ديمونا بداية المؤامرة

كيف خدع الكيان المؤقت كينيدي وقاد حربا سريّة ضد نووي إيران

2025-7-2

الفهرس العام

مقدمة

أوّلًا: السياق العام لنشأة البرنامج النووي الإسرائيلي

1. العلاقات الأمريكية الإسرائيلية قبل كينيدي
2. بداية المشروع النووي الإسرائيلي

ثانيًا: المواجهة بين كينيدي والكيان حول ديمونا

1. التقارير الاستخباراتية الأمريكية:
2. موقف كينيدي والتحول في السياسة الأمريكية
3. محاولات كينيدي لوقف البرنامج النووي الإسرائيلي

ثالثًا: اللوبي الصهيوني ودوره في إجهاض جهود كينيدي

1. الصراع حول تسجيل المنظمات
2. الضغط على الكونغرس

رابعًا: اغتيال كينيدي والفرضيات المرتبطة بالكيان المؤقت

1. تداعيات الاغتيال
2. التحول في المواقف تجاه برنامج الكيان النووي
3. استمرار البرنامج الإسرائيلي

خامسًا: المفارقة التاريخية – من رفض التفتيش إلى استهداف برامج الآخرين

1. الازدواجية النووية الإسرائيلية
2. التحركات الإسرائيلية لضرب البرنامج النووي الإيراني
3. المفارقة الأخلاقية والقانونية

الاستنتاجات

الملاحق (الوثائق)

مقدمة

منذ لحظة تأسيس الكيان المؤقت عام 1948، لم يكن الطموح النووي مجرد مشروع تقني، بل خيارًا استراتيجيًا لبناء تفوق دائم في منطقة شهدت ولا تزال صراعا مريرا مع هذا الكيان المحتل. هذا التوجه وُوجه بمعارضة غير مسبوقة من الرئيس الأمريكي جون كينيدي، الذي اعتبر أن امتلاك إسرائيل لسلاح نووي يقوض نظام عدم الانتشار العالمي ويهدد الأمن الإقليمي. لم يكتفِ كينيدي بالتحذير، بل مارس ضغوطًا دبلوماسية حقيقية لوضع منشأة ديمونا تحت رقابة دولية.

ورغم كل هذه المحاولات، فشلت الولايات المتحدة – آنذاك – في كبح جماح المشروع النووي الإسرائيلي، نتيجة لاصرار الكيان المؤقت على عدم التراجع، ودور اللوبي الصهيوني داخل واشنطن. لكن اللافت، أن الكيان المؤقت الذي رفض إخضاع مفاعله للتفتيش الدولي، تحوّل اليوم إلى لاعب نشط في استهداف البرامج النووية لدول أخرى في الشرق الأوسط، أبرزها إيران. فهل نحن أمام نموذج من "الازدواجية النووية" يمارسه الكيان تحت مظلة الغموض والدعم الأمريكي؟

يتناول هذا البحث:

- جذور الصراع بين إدارة كينيدي والكيان المؤقت حول مشروع ديمونا.
- دور اللوبي الصهيوني في إجهاض الرقابة الأمريكية.
- فرضية اغتيال كينيدي بسبب موقفه النووي.
- والمفارقة التاريخية: من رفض التفتيش، إلى ممارسته بالقوة ضد الآخرين.

أوّلًا: السياق العام لنشأة البرنامج النووي الإسرائيلي

في السنوات التي أعقبت إعلان قيام الكيان المؤقت عام 1948، لم يكن التحالف مع الولايات المتحدة محسوماً كما هو اليوم. بل كان هناك توازن هشّ في علاقة واشنطن بالمنطقة. إذ تجنبت إدارات ترومان وأيزنهاور الانحياز المطلق لتل أبيب، وأبقت على علاقات استراتيجية مع الدول العربية المنتجة للنفط. في هذا السياق، بدأ في بناء إستراتيجية أمنية تقوم على مبدأ الردع النوعي، باعتبار أنه غير قادر عدديًا على مواجهة الجيوش العربية.

شكلت تجربة الهولوكوست أساساً نفسياً لثقافة **"البقاء بالقوة"**، ما جعل فكرة امتلاك السلاح النووي تحظى بإجماع سياسي وأمني داخل المؤسسة الإسرائيلية. وكان ديفيد بن غوريون وشمعون بيريز في طليعة من دفعوا بهذا الاتجاه، مدعومين بتحالف سري مع فرنسا التي وافقت على تزويد الكيان بتكنولوجيا نووية "مدنية" خلال أزمة السويس 1956.

بدأ بناء مفاعل ديمونا في أواخر الخمسينات، وسط غموض تام. وتمّ تقديمه للعالم كمصنع نسيج (!). ولمّا اكتشفت الأقمار الصناعية الأمريكية نشاطه عام 1960، بدأت الشكوك تتأكد

لدى واشـنطن. لكن في غياب رقابة دولية صـارمة آنذاك، اسـتمر الكيان في بناء منظومته النووية على قاعدة **"الغموض البنّاء"** – لا اعتراف ولا نفي.

1. العلاقات الأمريكية الإسرائيلية قبل كينيدي

في السنوات الأولى بعد قيام الكيان المؤقت عام 1948، اتسمت العلاقات مع الولايات المتحدة بنوع من التوازن الحذر. صحيح أن إدارة ترومان كانت أول من اعترف بالكيان المؤقت بعد إعلان قيامه، لكن هذا الاعتراف لم يُترجم مباشرة إلى تحالف استراتيجي كما هو الحال لاحقًا. بل ساد نوع من **الدعم السياسي المحدود،** المتأثر بعوامل داخلية (مثل مواقف الجالية اليهودية الأمريكية) وخارجية (الخشية من إغضاب الدول العربية المنتجة للنفط أو وقوعها في أحضان الاتحاد السوفيتي).

خلال عهدي **ترومان وأيزنهاور**حاولت واشـنطن الحفاظ على علاقة متوازنة بين الكيان والعرب. كما رفضـت تقديم مسـاعدات عسـكرية كبرى للكيان. وتدخلت بصـرامة في أزمة السويس عام 1956، وأجبرت حيث أجبرت على الانسحاب من سيناء، وهو ما عزّز لدى تل أبيب الإحساس بعدم الاعتماد المطلق على واشنطن.

بالنتيجة: قبل كينيدي، لم يكن الكيان المؤقت يعتبر الولايات المتحدة حليفًا مضـمونًا على الصـعيد العسكري، بل كان ينوّع شراكاته، خاصـة مع **فرنسـا** التي لعبت لاحقًا الدور الأكبر في دعم برنامجه النووي.

2. بداية المشروع النووي الإسرائيلي

بدأ الكيان المؤقت يفكر في الخيار النووي منذ تأسيسه، مدفوعا بعدة عوامل استراتيجية[1]:

- **الصـدمة الجماعية من الهولوكوسـت،** التي أوجدت عقلية أمنية دفاعية ترتكز على ضرورة امتلاك قوة ردع حاسمة ضد أي تهديد وجودي.
- **إدراك قادة الكيان** (خصـوصًـا ديفيد بن غوريون وشـمعون بيريز) بأن التفوق النوعي هو السبيل لضمان البقاء وسط محيط عدائي.

في أواخر الخمسينيات، وخلال التحالف الثلاثي في **أزمة السويس(1956)** ، توطدت العلاقة بين **فرنسـا والكيان.** ومقابل التعاون العسـكري والسـياسـي، وافقت فرنسـا سـرًا على تزويد الكيان المؤقت بالتكنولوجيا النووية المدنية التي ستحوّل لاحقًا إلى عسكرية.

[1] Avner Cohen, *Israel and the Bomb*, Columbia University Press, 1998.

بدأ بناء مفاعل ديمونة في **صحراء النقب عام 1958**، تحت غطاء «مشروع نسيجي» (!) لتضليل الرأي العام والاستخبارات الغربية. رفض الكيان المؤقت إعلام حتى حلفائه المباشرين بتفاصيل المشروع. وعندما اكتشفت **وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)** الصور الجوية لمفاعل ديمونة عام 1960، شعرت إدارة أيزنهاور بالدهشة، ما دفعهم لطلب تفسيرات إسرائيلية، والتي جاءت مراوِغة.

إنّ المشروع النووي الإسرائيلي بدأ في فترة **لم تكن فيها رقابة نووية دولية صارمة** مثل اليوم. كما أنّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) كانت في بداياتها، و«نظام الضمانات» لم يكن مفروضًا بقوة على الدول غير الموقعة على معاهدة عدم الانتشار.(NPT)

لقد اعتمد الكيان المؤقت على ما يُعرف بـــ **"الغموض النووي** :(nuclear opacity) "لا يعترف ولا ينكر، وهو ما سمح له ببناء ترسانة سرية دون خوض مواجهة قانونية أو سياسية.

يشكل هذا السياق التمهيدي الأساس لفهم **حجم التحدي الذي واجهه كينيدي لاحقًا**؛ فقد ورث ملفًا غير شفاف، ينطوي على مخاطر استراتيجية كبرى، ويتطلب معالجة دبلوماسية حساسة. أمّا الكيان المؤقت، وبحكم الضرورة الأمنية ومنطق الردع، اندفع نحو المشروع النووي، بينما كانت الولايات المتحدة – قبل كينيدي – تتردد في فرض أي ضغوط جدية لمنع الانتشار النووي في المنطقة. ومع وصول كينيدي، تغيّر المشهد تماما، فقد اعتبر ملف ديمونة قضية أمن قومي، لا يمكن تجاهلها.

ثانيًا: المواجهة بين كينيدي والكيان حول ديمونا

بمجرد دخوله البيت الأبيض في يناير 1961، صنّف جون كينيدي ملف الانتشار النووي كأولوية استراتيجية. وأصدر أوامر مباشرة بمراقبة النشاط الإسرائيلي، خصوصاً بعد تقرير CIAفي يناير 1961 (SNIE 100-8-60) الذي أشار إلى أن المفاعل الإسرائيلي قد يُستخدم لإنتاج البلوتونيوم. وفي سلسلة رسائل رسمية وجّهها إلى بن غوريون ثم إشكول، طالب كينيدي بالسماح لمفتشين أمريكيين بزيارة منتظمة لمفاعل ديمونا، تشمل جميع مرافقه، بما فيها محطة إعادة المعالجة. كما ربط بوضوح استمرار الدعم الأمريكي بمدى شفافية الكيان النووية.

موقف كينيدي تميز بالحزم والوضوح: لا دعم أمريكي دون رقابة. وأصدر مذكرة رئاسية (NSAM 231)في مارس 1963 لضبط الانتشار النووي في الشرق الأوسط. لكن تل أبيب قابلت هذه الضغوط بسياسة مماطلة، وسمحت بزيارة واحدة مؤجلة، قدمت فيها معلومات ناقصة ومضللة. كما أنّ استقالة بن غوريون في يونيو 1963 تزامنت مع تصاعد هذا الضغط، ما دفع بعض المحللين (مثل أفنير كوهين) لربطها بالخلافات داخل القيادة الإسرائيلية حول الاستجابة للضغوط الأمريكية.

1. **التقارير الاستخباراتية الأمريكية**

مع نهاية عقد الخمسينيات، بدأت وكالات الاستخبارات الأمريكية، لا سيما **وكالة الاستخبارات المركزية(CIA)** ، ترصد نشاطًا إنشائيًا غريبًا في صحراء النقب، وتحديدًا قرب مدينة **ديمونة** .في البداية، قدمت إسرائيل المشروع على أنه "مصنع نسيج"، لكن صور الأقمار الصناعية وتقارير الجواسيس على الأرض أظهرت غير ذلك[2].

بتقرير:SNIE 100-8-60 في 31يناير 1961، أصدرت وكالة الاستخبارات **تقديرًا استخباراتيًا خاصًا** بعنوان:

Special National Intelligence Estimate 100-8-60: "Implications of Israel's Nuclear Program"

أبرز ما ورد فيه:

- إسرائيل تعمل على بناء **مفاعل نووي قوي** بالتعاون مع فرنسا.
- من المرجّح أن يكون الهدف منه **إنتاج البلوتونيوم المستخدم في الأسلحة النووية**.
- على الرغم من عدم وجود دليل قاطع بأن إسرائيل قررت امتلاك سلاح نووي، إلا أن **البنية التحتية والموارد التقنية** التي تُطوَّر تشير إلى نوايا عسكرية محتملة.
- توقّع التقرير أن إسرائيل يمكن أن تبدأ إنتاج البلوتونيوم العسكري بحلول 1965-1966.[3]

هذا التقرير **شكل نقطة تحول في فهم الإدارة الأمريكية لخطر البرنامج النووي الإسرائيلي،** وبيّن **فشلًا استخباراتيًا جزئيًا** في رصد المشروع في سنواته الأولى (1957-1959). وقد وُصف هذا التأخر لاحقًا في تقييم داخلي بـ"فقدان الخيوط" و"الثقة الزائدة في التصريحات الإسرائيلية."[4]

2. موقف كينيدي والتحول في السياسة الأمريكية

مع استلام جون كينيدي الرئاسة في يناير 1961، كان ملف **الانتشار النووي** واحدًا من أبرز أولوياته في السياسة الخارجية، إلى جانب الحد من التسلح ومراقبة الاستخدام المدني للطاقة الذرية. وفي سلسلة من الرسائل التي وجّهها كينيدي إلى كل من **بن غوريون** ثم لاحقًا إلى **ليفي إشكول**، طالب بما يلي:

- السماح لـ**فريق تفتيش أمريكي** بزيارة مفاعل ديمونة بصفة دورية (مرتين سنويًا).
- ضمان أن الزيارات تكون **شاملة لكل أجزاء المنشأة**، بما في ذلك وحدات إعادة المعالجة، حيث يُنتج البلوتونيوم العسكري.

[2] Seymour Hersh, *The Samson Option: Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy*, Random House, 1991.
[3] CIA, Special National Intelligence Estimate 100-8-60, Jan. 31, 1961, National Security Archive.
[4] Avner Cohen, *Israel and the Bomb, p113,1998.*

- ربط استمرار الدعم الأمريكي – المالي والدبلوماسي – بالتزام إسرائيل بالشفافية النووية.

مثال من **إحدى رسائل كينيدي (15 يونيو 1963) إلى بن غوريون:** "وكما أوضحت في رسالتي المؤرخة في 18 مايو/أيار، فإن هذه الحكومة تولي أهمية كبيرة لالتزامها بأمن إسرائيل... ولكن من المهم بنفس القدر ألا يُستخدم مشروع ديمونا لأغراض أخرى غير الأغراض السلمية."**FRUS, 1961-1963, Volume XVIII, Document 337**

أصدر كينيدي **NSAM 231** في مارس 1963[5]، وهي مذكرة رئاسية تنص على اتخاذ خطوات محددة للتفتيش النووي في منطقة الشرق الأوسط، خصوصًا الكيان الصهيوني. وقد شكّل تنسيقًا ثلاثيًا بين **وزارة الخارجية، وكالة الطاقة الذرية الأمريكية(AEC)** ، و**وكالة الاستخبارات** لتنفيذ الزيارات[6].

عنصر التحليل	المضمون
طبيعة الموقف	كينيدي مثّل أول رئيس أمريكي يتعامل مع البرنامج النووي الإسرائيلي كـ **تهديد للأمن الإقليمي والعالمي**
المقاربة	استخدم نهجًا **تفاوضيًا–تحذيريًا** :إما الامتثال الكامل وإما مراجعة الدعم الأمريكي.
الفارق مع سابقيه	أيزنهاور تجنّب الضغط المباشر. كينيدي تعامل بجدية أكبر، وواجه **تضليلًا ممنهجًا** من إسرائيل.
التحدي	كينيدي لم يواجه "دولة" فقط، بل أيضًا نفوذًا واسعًا للوبي الصهيوني داخل واشنطن، ومعارضة قوية من الكونغرس لأي سياسة ضاغطة تجاه إسرائيل.

يمكن القول إن كينيدي أدرك مبكرًا أن مشروع ديمونة يمثل أكثر من مجرّد مفاعل نووي؛ إنه **مؤشر لتحوّل إستراتيجي في بنية القوة في الشرق الأوسط**، وتهديد لنظام عدم الانتشار العالمي. لكنه، رغم قوة موقفه ومراسلاته، اصطدم **بمراوغة إسرائيلية ماهرة** و**بشبكة نفوذ داخلية معقدة** حالت دون فرض رقابة فعالة على ديمونة.

يُعد **تقرير لجنة استخبارات الطاقة الذرية المشتركة (JAEIC) الصادر في ديسمبر 1960**، والذي رُفعت عنه السرية مؤخرًا، أول تقرير استخباراتي أمريكي معروف، وهو الوحيد الذي ينص بشكل قاطع ودقيق على أن مشروع ديمونا النووي الإسرائيلي يتضمن محطة إعادة معالجة لإنتاج البلوتونيوم، وأنه مرتبط بالأسلحة. وقد تعاملت جميع التقارير الاستخباراتية الأمريكية اللاحقة المعروفة مع مسألة إعادة المعالجة على أنها غير محسومة

[5] NSAM 231, Kennedy Presidential Directives, March 1963.
[6] John F. Kennedy Presidential Library, Files: JFKPOF-119a-006; JFKNSF-427-001.

حتى أواخر الستينيات، عندما بلغ الكيان عتبة القدرة على امتلاك أسلحة نووية، وتوصلت الولايات المتحدة والكيان إلى اتفاق سري يسمح لهما بالحفاظ على وضعهما كقوة نووية غير مُعلنة.

3. محاولات كينيدي لوقف البرنامج النووي الإسرائيلي

أ) خلفية الرسائل الرسمية

في أعقاب المعلومات الاستخباراتية المتزايدة حول مفاعل ديمونة، دخل كينيدي مرحلة المواجهة المباشرة. بين شهري **مايو ويونيو 1963**، وجّه رسائل شديدة اللهجة إلى كل من **ديفيد بن غوريون** ثم **ليفي إشكول** بعد استقالة الأول. كانت الرسائل بمثابة **إنذار استراتيجي** من واشنطن.

أبرز الرسائل:

- **الرسالة إلى بن غوريون – 18 مايو 1963**: لقد أولت هذه الحكومة اهتمامًا بالغًا للمعلومات المقدمة... ولا تزال تشعر بقلق بالغ من احتمال تحويل [ديمونا] إلى أغراض عسكرية.— FRUS 1961–1963، المجلد الثامن عشر، الوثيقة 337
- **الرسالة إلى بن غوريون – 15 يونيو 1963**: "يتعين علينا، كشرط لاستمرار الدعم... أن نتأكد، بما لا يدع مجالاً للشك المعقول، من أن ديمونا مخصصة حصرياً للأغراض السلمية".
- **الرسالة إلى ليفي إشكول – 5 يوليو 1963**: "من الضروري أن يتمكن علماؤنا من الوصول إلى جميع المناطق... بما في ذلك أي مصنع لفصل البلوتونيوم المرتبط بها".- المكتبة الافتراضية اليهودية

تحليل مضمون الرسائل:

عنصر	الدلالة
النبرة	**تحذيرية لكن دبلوماسية**
المحتوى	**ربط مباشر بين الدعم الأمريكي وإجراء زيارات تفتيش نصف سنوية**
الشروط	**الوصول الكامل للموقع، توقيت منتظم، تقرير مفصّل**
التهديد	**غير صريح بالكامل، لكنه ملموس سياسياً**

بالنتيجة:رسائل كينيدي أظهرت **وضوحاً غير مسبوق** في السياسة الأمريكية تجاه الكيان الصهيوني، وهي المرة الأولى التي يُربط فيها **الدعم العسكري والسياسي بشرط فني دقيق** : الشفافية في منشأة نووية.

ب) موقف الكيان المؤقت: الرفض والتحايل

رغم أن الكيان المؤقت لم يرفض الرسائل بشكل رسمي مباشر، إلا أنه استخدم **أسلوب المماطلة والتضليل:**

- ادعى أن ديمونة مشروع **لأغراض البحث والطاقة السلمية.**
- وافق مبدئيًا على **زيارة واحدة مؤجلة**، وليس زيارات منتظمة كما طالب كينيدي[7].
- قدّمت معلومات **مضللة أو ناقصة** للجانب الأمريكي خلال الزيارات اللاحقة، كما تمّ **إخفاء منشأة إعادة المعالجة** عن الوفد الأميركي عام 1964، كما كشفت لاحقًا الوثائق النووية[8].

اعتمد الكيان المؤقت على سياسة تُعرف بـ **«الغموض النووي(nuclear opacity)»**، وهي توازن بين التلميح بامتلاك سلاح نووي دون التصريح بذلك، ما يمنحه **ردعاً استراتيجياً دون تعرّض للرقابة الدولية**[9].

ت) استقالة ديفيد بن غوريون

في **16يونيو 1963**، أعلن بن غوريون استقالته المفاجئة من رئاسة الحكومة. السبب المعلن كان "أسباب شخصية"، لكن الوثائق والتحليلات تشير إلى خلافات شديدة داخل الحكومة الإسرائيلية، لا سيما حول: **الضغط الأميركي بشأن ديمونة**. إضافة إلى **الانقسام داخل القيادة الإسرائيلية** بين مؤيدين للتجاوب مع كينيدي (مثل إشكول)، ومتشدّدين متمسكين بسرّية البرنامج. وقد رأى أفنير كوهين أن الاستقالة "جاءت في لحظة حرجة من الصدام مع كينيدي"، وأنها مرتبطة مباشرة **بتعقيدات الموقف النووي والضغط الخارجي**[10]. لقد مارَس كينيدي سياسة صارمة غير مسبوقة تجاه البرنامج النووي الإسرائيلي، قائمة على **الضغط الدبلوماسي المشروط**. أمّا الكيان المؤقت، فقد راوغ وقدّم **وعودًا مفرغة** من المضمون، مع تمسّكه باستراتيجية الغموض النووي. أمّا استقالة بن غوريون فلم تكن فقط مسألة داخلية، بل جاءت في ذروة **أزمة استراتيجية حقيقية مع واشنطن**، شكلت علامة على فشل كينيدي – رغم حزمه – في فرض رقابة حقيقية على ديمونة.

ثالثًا: اللوبي الصهيوني ودوره في إجهاض جهود كينيدي

في عام 1962، أمر المدعي العام روبرت كينيدي لجنة AZC السلف القانوني لـ AIPAC بالتسجيل كوكيل أجنبي. الخطوة كانت ستقيد اللوبي قانونيًا وتكشف تمويله ونشاطاته. لكن حملة مضادة من شخصيات نافذة في الكونغرس والقضاء، نجحت في إجهاض القرار. بالتوازي، مارس اللوبي ضغطًا هائلًا على الكونغرس، وعلى وسائل الإعلام، لتصوير ضغوط كينيدي على إسرائيل كعداء للعلاقات الأمريكية-الإسرائيلية. وقد بعث عشرات النواب رسائل تطالب بالتفاهم لا التهديد.

---

[7] Cohen, Avner. *Israel and the Bomb*, Columbia University Press, 1998, pp. 135–146.
[8] National Security Archive, "The Battle of the Letters," nsarchive.gwu.edu
[9] Jewish Virtual Library – Kennedy Letters to Ben Gurion and Eshkol (1963).
[10] Cohen, Avner. *Israel and the Bomb, p148, 1998.*

1. الصراع حول تسجيل المنظمات

في عام **1962**، أصدر المدعي العام الأمريكي **روبرت كينيدي** (شقيق الرئيس جون كينيدي) أمرًا يُلزم فيه "اللجنة الصهيونية الأمريكية للشؤون العامة**AZC** "، وهي السلف التنظيمي لمنظمة AIPAC الحالية بالتسجيل رسميًا كـــ **وكيل أجنبي** بموجب **قانون تسجيل العملاء الأجانب (FARA)** الصادر سنة 1938. هذا الأمر كان ذا **أبعاد استراتيجية** كبيرة: كان يعني قانونيًا أن اللجنة تعمل **نيابة عن حكومة أجنبية** (أي الكيان). ويُلزمها بالكشف عن مصادر تمويلها، اتصالاتها مع أعضاء الكونغرس، والمواد الدعائية التي تنتجها. وأي إخلال بهذا التسجيل يُعتبر خرقًا قانونيًا يعاقب عليه[11].

لهذا القرار أبعاد سياسية، فهو لم يكن قانونيا فقط، بل **جزءًا من استراتيجية البيت الأبيض** لكبح النفوذ السياسي المتزايد للوبي الصهيوني، خاصة في ظل الصدام حول البرنامج النووي الإسرائيلي. كما اعتبر روبرت كينيدي أن **اللجنة تمارس ضغطًا سياسيًا داخليًا** يخدم مصالح دولة أجنبية، ويتناقض مع استقلالية القرار الأمريكي. بعد ضغوط كثيفة من أعضاء نافذين في الكونغرس، وحملة قانونية مضادة مدعومة من محامين مرتبطين بإسرائيل، تم **تجميد الأمر ولم يُنفذ فعليًا**. في النهاية، لم تُسجّل اللجنة كوكيل أجنبي، واعتُبر ذلك **انتصارًا صريحًا للوبي الصهيوني**، ونقطة فشل قانونية للبيت الأبيض في فرض الرقابة على النفوذ الإسرائيلي في الداخل الأمريكي.

2. الضغط على الكونغرس

منذ بداية الستينيات، بدأ اللوبي الصهيوني في أمريكا، وعلى رأسه AZC ، ومن بعدها AIPAC بناء شبكات نفوذ قوية داخل[12]:

- **مجلس الشيوخ** عبر أعضاء مثل **هنري جاكسون** و**هربرت ليهمان**.
- **مجلس النواب** من خلال دعم مالي سخي للمرشحين الموالين للكيان.
- **لجان الشؤون الخارجية والمساعدات العسكرية** التي تتحكم بالتمويل والسياسات الخارجية.

آليات التأثير التي يعتمدها اللوبي الصهيوني تعتمد على:

- **تمويل الحملات الانتخابية** لمشرّعين داعمين للكيان.
- **الضغط لتمرير تشريعات موالية** أو إيقاف قرارات قد تُقيّد الكيان.
- **التأثير على الرأي العام الأمريكي** من خلال وسائل إعلام صديقة، ومراكز أبحاث ممولة من الداعمين للكيان.

---

[11] [National Archives, Department of Justice Records, FARA files, AZC case 1962–1963]. Grant F. Smith, *Big Israel: How Israel's Lobby Moves America*, Institute for Research: Middle Eastern Policy (IRmep), 2016, pp. 45–52.

[12] J.J. Goldberg, *Jewish Power: Inside the American Jewish Establishment*, 1996.

خلال أزمة ديمونة، حاول كينيدي استخدام أدوات قانونية ودبلوماسية للضغط على الكيان، لكن اللوبي نجح في **تحويل المعركة إلى الداخل الأمريكي**. وبدلاً من التركيز على مسألة الأمن النووي، تم تصوير الأزمة باعتبارها "هجومًا على العلاقات الأمريكية–الإسرائيلية"، مما **عطّل الكثير من تحركات البيت الأبيض**[13]. أمّا بالنسبة للتأثير المباشر، **فقد قام عشرات من أعضاء الكونغرس** بعثوا برسائل إلى كينيدي مطالبين بـ"التفاهم لا التهديد" مع الكيان الصهيوني. وقد أُحبطت مساعي كينيدي لدفع الكونغرس لاتخاذ موقف أكثر تشددًا تجاه الكيان بشأن **الزيارات التفتيشية إلى ديمونة**[14].

زاوية التحليل	المعطى
الهدف الرئاسي	كبح تأثير أجنبي مباشر في السياسة الداخلية
ردة فعل اللوبي	تصعيد قانوني وإعلامي لحماية مكانته
نتيجة الصراع	انتصار اللوبي، تراجع إدارة كينيدي عن فرض التسجيل
الأثر طويل المدى	نمو AIPAC لاحقًا وتحولها إلى أقوى لوبي أجنبي في واشنطن

شكّل الصراع بين إدارة كينيدي واللوبي الصهيوني **معركة حاسمة على النفوذ داخل واشنطن**. فبينما حاول كينيدي فرض شفافية قانونية على منظمات تعمل لصالح دولة أجنبية، واجه شبكة نفوذ شديدة التنظيم قادرة على تحريك الإعلام، القضاء، والكونغرس. لم يكن الصراع حول مفاعل ديمونة فقط، بل حول **حقّ الرئيس في توجيه السياسة الخارجية دون ابتزاز سياسي داخلي**. وكان فشل كينيدي في هذا المجال مؤشرًا على حجم النفوذ الإسرائيلي المتصاعد، الذي تجذّر لاحقًا بشكل مؤسسي أكبر بعد اغتياله. بالنتيجة، هذا الصراع لم يكن فقط حول مفاعل ديمونا، بل حول من يملك سلطة توجيه السياسة الخارجية الأمريكية: الرئيس أم جماعات الضغط؟ وقد انتهى الصراع بانتصار اللوبي، وتراجع إدارة كينيدي عن التصعيد القانوني.

رابعًا: اغتيال كينيدي والفرضيات المرتبطة بالكيان المؤقت

1. تداعيات الاغتيال

شكل اغتيال كينيدي في نوفمبر 1963 لحظة مفصلية. فمع وصول ليندون جونسون، خفّ الضغط على الكيان المؤقت، وبدأ تقارب استراتيجي جديد بين الطرفين. مؤخرا، وتحديدا بتاريخ 24 يونيو 2025، أعادت **مارغوري تايلورر غرين** وهي نائب في مجلس النواب الامريكي إثارة قضية اغتيال الرئيس الامريكي السابق جون كينيدي، حيث اتهمت تل ابيب ضمنا بالوقوف وراء الجريمة بسبب معارضته لبرنامجها النووي. وقد ردّدت النائب قائلة"

[13] Stephen Walt & John Mearsheimer, *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy*, Farrar, Straus and Giroux, 2007, esp. Ch. 5.
[14] Grant F. Smith, *Big Israel: How Israel's Lobby Moves America*, IRmep, 2016. Stephen Walt & John Mearsheimer, *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy*, 2007.

كان هناك رئيس عظيم أحبّه الشـــعب الامريكي، عارض البرنامج النووي الاســـرائيلي ثم اغتيل". وقد أعادت هذا المنطق في عدة منشـــورات وقالت: هل عليّ أن أشـــعر بأن حياتي معرضة للخطر الآن؟ وماذا عن ترامب الذي انتقد إسرائيل بشدة لهذا السبب؟ ”

طرحت غرين العديد من الحجج حيث:

- ربطت غرين بين معارضـــة كينيدي لتنمية الكيان لأسـلحته النووية وبين اغتياله بعد ذلك.
- حذّرت بأنها وقد انتقدت الكيان المؤقت، فقد تكون عرضـــة لذات المصـــير، وســـاقت التشبيه بترامب لذلك.
- سبق أن انتقدت جرين الضـربات الأمريكية على منشـآت إيرانية، ووصـفت تدخلات أمريكا الخارجية بأنها "لصالح مصالح أجنبية"، بما في ذلك الكيان المؤقت.
- **رد الإعلام والمؤرخين** :وصـــفوها بطرح "نظريات مؤامرة بلا أدلة" أو ربما معاداة السامية، وقد لاقى هذا الاتهام انتقادات لاتهامه الكيان الصـهيوني من دون أساس.

لقد واجه جون كينيدي البرنامج النووي الاسرائيلي ولوّح بالتخليّ عن دعم تل أبيب إذا لم توافق على فتح منشآتها النووية للتفتيش. لم يكن موقف غرين وكلامها طرحا شاذا رغم ردود الافعال السلبية عليه، بل أن العديد من الكتب والتقارير السابقة[15] ربطت بين اغتيال كينيدي والكيان المؤقت، وقد آكتسبت زخما أكبر بعد إطلاق سراح العالم النووي الاسرائيلي "مردخاي فانونو" في عام 2004، وترجيحه وقوف الموساد وراء عملية اغتيال كينيدي.

في كتـاب ***Final Judgment: The Missing Link in the JFK Assassination Conspiracy*** لمؤلفـه **مـايكـل كولينز بايبر**: يجادل بايبر بأن الاغتيال لم يكن مجرّد مؤامرة داخليةCIA ، المافيا، مناهضو كاسترو، بل شمل **الموساد الإسرائيلي** بقيادة دافيد بن غوريون، مستندًا إلى سلسلة علاقات سرية بين إسرائيل، الاستخبارات الأمريكية، والمافيا الأميركية، وذلك بسبب توجهات جون كينيدي لمحاولة تقييد البرنامج النووي الإسرائيلي.

يُقدم الكتاب شـــبكة علاقات مترابطة بين أجهزة اســـتخبارات ومُنفذين جنائيين (مثل ماير لانزكي، ميكي كوهين)، وشخصيات في الـــ CIA مثل جيمس جيسوس أنجلتون، وكذلك منظمةPermindex ، ويؤكد أن الموســـاد اســـتغل هذه الشـــبكة لتنفيذ الاغتيال . ويرى المدافعون أن الكتاب يقدم تفســـيرًا متكاملاً يجمع بين روايات المؤامرة المعروفة ويوظف عنصـــرًا جديدًا (الموســـاد) ليشـــكل "الصـــلة الناقصـــة. " أمّا المنتقدين مثل كين رانه[16]

---

[15] Michael Collins Piper, Final Judgment: The Missing link in the JFK Assassination Conspiracy.

[16] على موقعه، نشر رانه *"ملخصًا نقديًا"* للطبعة الثانية (1994) من **Final Judgment**: اتهم بايبر باستخدام **مغالطة الحجة من الجهل**، أي الاعتماد على عدم وجود دليل من جهة ما لاســتنتاج تورط جهة أخرى، بدلاً من تقديم أدلة مباشــرة . رأى أن الكتاب يفتقر إلى وسـائل الاسـتدلال العلمي، ويعوّل كثيرًا على الافتقار إلى الأدلة ضـد إسـرائيل بدلاً من تقديم برهان إيجابي على تورطها. وصـف منـهج بـايبر بـأنـه تـجـمـيـعي وغير محكم ولا يرتـقي إلى مـعـايـير الـبـحـث الأكـاديـمي الجـاد- https://spartacus-educational.com/JFKrahn.htm?utm_source .

(Critical Summary)فيرون أن الكتاب يفتقر إلى "شـــظايا أدلة فعلية"، ويعتمد على الروابط الضعيفة والتكهنات.

2. التحول في المواقف تجاه برنامج الكيان النووي

مع تولي **ليندون جونسون** الحكم، بدأ منحى السياسة الخارجية يتغير، وتميّزت مواقفه تجاه الكيان **بتســـاهل متزايد** تجاه برنامجها النووي، مع تقليل الضـــغوط للمراقبة أو التفتيش. ثم **بتعزيز التحالف العسكري والسياسي** مع تل أبيب، خصوصًا بعد نكسة 1967، ما أدى إلى تضاؤل الاهتمام بقضية ديمونة. واللافت هو أنه حصل تجاهل عملي لفكرة تسجيل اللوبيات الصـــهيونية، واختفاء ملف **AZC** من أولويات وزارة العدل بعد أن كان حاضـــرًا بقوة في إدارة كينيدي[17]. إنّ **التحول لم يكن عشوائيًا، بل مرتبط بعوامل عدة:**

العامل	التأثير
شـــخصـــيـــة جونسون	أكثر براغماتية، وأقل تشـددًا في قضـايا الحد من الانتشـار النووي، ويمتلك علاقات قوية مع أوساط المال والإعلام المتعاطفة مع الكيان.
ضغط الكونغرس	الكونغرس، تحت تـأثير اللوبي الصـــهيوني، لم يـدعم نهج كينيـدي أصلًا، بل وجد في جونسون رئيسًا أكثر تواصلاً مع مصالحه.
الحرب الباردة	أولوية واشنطن في احتواء الاتحاد السوفيتي جعلت من إسرائيل حليفًا استراتيجيًا مهمًا في الشرق الأوسط، بغض النظر عن ملفها النووي.

3. استمرار البرنامج الإسرائيلي

من "الغموض" إلى "الردع النووي الواقعي":"

بين عامي **1963و1969**، عمل الكيان الصـــهيوني بســـرية وفعالية على تطوير برنامجه النووي، وتمكن من تشغيل مفاعل ديمونة بكامل طاقته. وإنشاء منشآت إعادة المعالجة (لعزل البلوتونيوم). إضـــافة إلى تصـــنيع **عدد محدود من القنابل النووية** بحلول **1969–1967**، حسـب تقديرات وكالة الاسـتخبارات الأميركية. **في تقرير** لوكالة الاسـتخبارات الأمريكية – 1968: حصـل الكيان الصـهيوني على كميات كبيرة من البلوتونيوم، ومن المرجح أنه أنتج أجهزة تفجير نووية. (مذكرة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، "الأنشـــطة النووية الإسرائيلية"، 1968 (عبر أرشيف الأمن القومي).

اتفاق "الغموض النووي" مع إدارة نيكسون:

في عام **1969**، وبعد لقاء بين رئيســـة الوزراء **غولدا مائير** والرئيس **ريتشـــارد نيكســـون**، توصّل الطرفان إلى **اتفاق غير معلن** يقضي بـــعدم إعلان الكيان المؤقت عن امتلاكه للسلاح

[17] Stephen Green, *Taking Sides: America's Secret Relations with a Militant Israel*, William Morrow, 1984.

النووي. وعدم إجراء تجارب نووية. في المقابل، **توقف الولايات المتحدة عن المطالبة بمراقبة منشأة ديمونة**[18].

إنّ اغتيال كينيدي لم يكن فقط نهاية رئاسة، بل **نهاية آخر محاولة جادة لفرض الرقابة النووية على الكيان الصهيوني** من قبل الولايات المتحدة. ما تلاه كان:

- صمتًا استراتيجيًا أمريكيًا أمام تسلح نووي فعلي للكيان.
- تسوية سياسية سرّية ضمن إطار "الغموض النووي"، الذي سمح للكيان بامتلاك السلاح دون خرق علني لقانون أو معاهدة.
- نمو غير مسبوق لنفوذ اللوبي الصهيوني، الذي بات مؤثرًا ليس فقط في الكونغرس، بل في **تحديد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية نفسها**.

خامسًا: المفارقة التاريخية – من رفض التفتيش إلى استهداف برامج الآخرين

هناك تناقض جوهري في سلوك الكيان المؤقت في التعاطي مع موضوع مراقبة المنشآت النووية والخضوع لمتطلبات والتزامات القوانين الدولية، فمن جهة يرفض الخضوع للمساءلة الدولية حول برنامجه النووي، ومن جهة أخرى يتحول إلى **فاعل هجومي رئيسي** ضد برامج الآخرين، وخاصة إيران.

1. الازدواجية النووية الإسرائيلية

أ) رفض التفتيش الدولي والسرية التامة

- منذ الستينيات، بنى الكيان المؤقت منشأة **ديمونا** في النقب بمساعدة فرنسية، و**رفض الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.(NPT)**
- رغم الشبهات الدولية واعترافات منشّقين (مثل مردخاي فعنونو)، فإن الكيان **ينتهج سياسة "الغموض النووي**(nuclear opacity) "، دون إعلان أو نفي امتلاكه للسلاح النووي.
- لم يسمح بأي تفتيش من الوكالة الدولية للطاقة الذرية(IAEA) ، ويمارس ضغوطًا قوية على حلفائه– وعلى رأسهم واشنطن – لضمان استمرار هذا الاستثناء.

ب) الدور السياسي في منع محاسبته

- الولايات المتحدة تمارس دورًا حاسمًا في حماية الكيان من أي مساءلة داخل الأمم المتحدة أو الوكالة الدولية.

[18] Avner Cohen & William Burr, "The U.S.–Israeli Dimona Agreement," *National Security Archive*, 2010.

- في المقابل، يدعم الكيان مواقف صـــارمة ضـــد برامج إيران وســـوريا والعراق، ويقدم نفسه كـ"حامي الأمن الإقليمي."

2. التحركات الإسرائيلية لضرب البرنامج النووي الإيراني

منذ بداية البرنامج الإيراني الســـلمي في الســـبعينيات، ثم تحوّله إلى تركيز اســـتراتيجي بعد 2003، تعامل الكيان معه كتهديد وجودي. ويُمكن تتبع تدخله وفق المراحل التالية:

أ) الحرب السيبرانية والتخريب الفني

- **فيروس "ستاكسنت" (Stuxnet):** بين عامي 2009 و2010، شاركت إسرائيل مع الولايات المتحدة في إطلاق هذا الهجوم الســـيبراني الذي عطّل آلاف أجهزة الطرد المركزي في منشأة "نطنز"[19].
- لاحقًا، نُفذت عمليات تخريب متكررة (2020 و2021) في منشـــآت نطنز وأراك وفوردو، ألحقت أضرارًا ملموسة بمرافق الطرد المركزي والتخصيب[20].

ب) اغتيال العلماء النوويين

- بين 2010 و2020، نُفذت ســـلســـلة اغتيالات طالت علماء إيرانيين بارزين، أبرزهم[21]:
  - **مجيد شهرياري**
  - **مصطفى أحمدي روشن**[22]
  - **محســن فخري زاده** :(2020)يُعتبر الأب الفعلي للمشـروع، واغتياله كان ضربة استراتيجية نُفذت بتقنيات متطورة (سلاح ذاتي التحكم عن بعد يُعتقد أنه نُقل عبر الأقمار الصناعية).
- تقارير متعددة تشـــير إلى أن جهاز **الموســـاد** كان المســـؤول المباشـــر عن هذه العمليات[23].

---

[19] تقرير تفصيلي من **Symantec Security Response** يحلل الفيروس الذي عطّل أجهزة الطرد المركزي في نطنز عام 2009-2010 https://www.symantec.com/connect/blogs/stuxnet-breakthrough

[20] **PBS Frontline – Documentary "Zero Days" (2016)**
وثائقي شهير للمخرج **Alex Gibney** يعرض الاعترافات .Stuxnet ، يكشف كيف طورت الولايات المتحدة وإسرائيل فيروس غير المباشرة لدور الموساد في العملية
https://www.pbs.org/wgbh/frontline/film/zero-days/

[21] **BBC – "Iran nuclear scientist Mohsen Fakhrizadeh assassinated" (2020)** تقرير يوثق تفاصيل اغتيال **محسن فخري زاده** . يشير إلى اتهامات مباشرة للموساد.العالم https://www.bbc.com/news/world-middle-east-55105934

[22] **The Guardian – "Israel accused of assassinating Iranian nuclear scientists" (2012)** توثيق لمقتل عدد من العلماء بين 2010 و2012، أبرزهم **مجيد شهرياري** و**مصطفى أحمدي روشن**.
https://www.theguardian.com/world/2012/jan/11/iran-nuclear-scientist-assassinated

[23] **New York Times – "Obama Order Sped Up Wave of Cyberattacks Against Iran" (2012)**

ت) التجسس والاختراق المعلوماتي

- في 2018، أعلن رئيس الوزراء الكيان نتنياهو أن الموساد استولى على "أرشيف نووي إيراني سري" من طهران، ونشر معلومات زعم أنها تؤكد وجود مشروع عسكري نووي سابق[24].
- هذه العملية وظّفت في حملات الضغط الدبلوماسي على أوروبا وأمريكا، وساهمت في انسحاب ترامب من الاتفاق النووي عام 2018.

ث) الضغط الدبلوماسي والحرب الإعلامية

- مارس الكيان ضغوطًا متواصلة على واشنطن لعدم العودة إلى الاتفاق النووي بعد 2021، وعمل على تعطيل أي مسار تفاوضي.
- نشرت وسائل إعلام إسرائيلية وغربية تقارير ممنهجة عن "مواقع سرية" و"مستودعات مخفية"، بما يساهم في تشويه صورة إيران وتشجيع سياسة "الضغط الأقصى."

ج) القصف العسكري المحدود (الحرب الرمادية)

- بداية، رغم أن الكيان المؤقت لم يعلن رسميًا تنفيذ ضربات جوية داخل إيران، فإن تقارير عديدة تحدثت عن:
  - استهداف منشآت صناعية ذات صلة بالبرنامج.
  - هجمات نفذتها طائرات بدون طيار إسرائيلية في العمق الإيراني.
  - التعاون مع مجموعات انفصالية أو معارضة إيرانية لزعزعة الأمن النووي الداخلي.
- ما يحصل اليوم، والفرق بسيط بين الحرب الرمادية والحرب المعلنة، أنّ الكيان دخل بثقله العسكري في مواجهة حقيقية مع إيران لاستهداف منشآتها النووية وأمنها القومي والاقليمي. فأصبحنا أمام:

ح) الوصف العسكري للضربات الإسرائيلية الأخيرة

I. **طبيعة الضربات:**

Olympic Games". كشف أن الهجوم تم ضمن مشروع أمريكي–إسرائيلي مشترك اسمه **David Sanger** تحقيق لـ
https://www.nytimes.com/2012/06/01/world/middleeast/obama-ordered-wave-of-cyberattacks-against-iran.html

[24] **Brookings Institution – "The Strategic Logic of Israel's Assassination Campaign"**
تحليل أكاديمي لدوافع وتكتيكات إسرائيل في اغتيال العلماء الإيرانيين.
https://www.brookings.edu/articles/the-strategic-logic-of-israels-assassination-campaign/

- عمليات مركّبة بين **ضــربات جوية باســتخدام طائرات مســيّرة** (درونز انتحارية أو مســلّحة)، وأحيانًا **صــواريخ دقيقة** تطلق من خارج الأجواء الإيرانية.
- بعضها تم عبر **اختراق داخلي** (تفجيرات زرعت في المنشآت).

II. **الأهداف المستهدفة:**
- منشآت تخصيب اليورانيوم (مثل نطنز وفوردو).
- مراكز بحث علمي وتطوير أجهزة الطرد المركزي.
- مستودعات لتجميع أو تخزين معدات نووية.

III. **التقنيات المستخدمة:**
- طائرات مســيّرة متقدمة مزودة بنظام توجيه ذاتي) محتمل أن تكون من طرازات Heron أو.Harop
- اعتماد على معلومات اســتخباراتية دقيقة للغاية (غالبًا من عملاء داخل إيران أو أقمار صناعية).

IV. **الرسائل الميدانية:**
- إثبات قدرة الكيان على ضــرب العمق الإيراني دون تحمل عواقب مباشرة.
- اختراق واضح للمنظومة الدفاعية الإيرانية، خاصة في محيط المنشآت "المحمية."

V. **النتائج العسكرية (غير المضمونة):**
- إلحاق أضــرار بمكونات البرنامج النووي وتأخيره لعدة أشــهر (وفق تقارير استخباراتية).
- خفض قدرة إيران على تشغيل بعض أجهزة الطرد المركزي المتطورة.

هذا العدوان غير الشرعي وغير القانوني كان هدفه الاساسي وفقا لما اعلن عنه الاسرائيلي (بتأييد ومشاركة امريكية كاملة):

I. **رسالة ردع لإيران:**
- يؤكد الكيان أنه مســتعد لتجاوز كل الخطوط الحمراء لعرقلة التقدم النووي الإيراني.
- الضــربات تحمل طابع "تحذيري" لمنع الوصــول إلى عتبة إنتاج الســلاح النووي.

II. **إحراج الدبلوماسية الغربية:**
- في لحظة كانت تجري فيها محاولات أوروبية لإحياء التفاهم النووي (JCPOA)، جاءت الضربات لتعطّل المسار التفاوضي.

III. **محاولة فرض وقائع ميدانية:**
- حاول الكيان فرض اســتراتيجية "التحكم بالزمن النووي الإيراني"، أي عدم السماح لإيران بتجاوز العتبة الزمنية اللازمة لإنتاج قنبلة.

IV. **تعزيز الموقع الانتخابي لحكومة نتنياهو:**

- الضـــربات تخدم الخطاب الأمني للحكومة داخليًا، وتظهر القيادة كمدافع قوي ضد "التهديد الإيراني."

V. **جرّ الولايات المتحدة لموقف أكثر تشددًا:**
- عبر تنفيذ ضـربات أحادية، يحرج الكيان واشـنطن ويدفعها لعدم التسـاهل مع إيران.

VI. **إرسال إشارة لحلفاء طهران:**
- الضـربات موجهة بشـكل غير مباشـر أيضًـا إلى روسـيا والعراق، واليمن و"حزب الله"، مفادها أن الكيان مستعد للمواجهة على عدة جبهات.

3. المفارقة الأخلاقية والقانونية

- تُعتبر هذه السياسة **انتهاكًا صريحًا لمبدأ المساواة في المعايير الدولية:**
  - الكيان المؤقت، غير الموقع على معاهدةNPT ، يسـتهدف إيران العضـو الموقع على المعاهدة، والذي يُخضع منشآته لتفتيش دوري من الوكالة الدولية.
- من الناحية القانونية، يُصنّف هذا السلوك ضمن ما يسمى بـــ"الضربات الاستباقية" غير المبررة، والتي لا يُجيزها ميثاق الأمم المتحدة إلا في حالات تهديد داهم ومُثبت.
- كما أن عمليات الاغتيال تُعد خرقًا فاضـحًا لسـيادة الدول وانتهاكًا للقانون الدولي الإنساني.

الاستنتاجات

- كـان كينيـدي أول وآخر رئيس أمريكي يربط بوضـوح بين الـدعم للكيـان المؤقت وشفافية ديمونا.
- اللوبي الصـهيوني نجح في إجهاض محاولات الرقابة، وتحول لاحقًا إلى قوة تشريعية وإعلامية قادرة على التأثير في السياسات الخارجية.
- اغتيال كينيدي – سـواء ثبت ارتباطه المباشـر بالكيان المؤقت أم لا – شـكّل نقطة انهيار لمشروع الرقابة على ديمونا.
- ازدواجية المعايير لدى الكيان المؤقت في الملف النووي تهدد منظومة عدم الانتشـار، وتُظهر غياب العدالة والمعايير الدولية في التعاطي مع قضايا الأمن الإقليمي.

بينما رفض الكيان المؤقت لسنوات إخضـاع منشآته لأي تفتيش دولي، أصبح لاحقًا أحد أبرز الفاعلين في ضرب برامج الآخرين:

- في 1981، قصف مفاعل تموز العراقي.
- في 2007، دمّر مفاعل الكُبر السوري.
- منذ 2010، شـنّ سـلسـلة هجمات سـيبرانية (مثل سـتاكس نت) ضـد منشـآت نطنز الإيرانية.
- اغتال علماء إيرانيين مثل فخري زاده.

يبرر الكيان هذه الأعمال بأنها دفاع اســـتباقي، وفق مبدأ بيغن. لكنه في الواقع يمارس ازدواجية استراتيجية، حيث يحتفظ بترسانة سرية، ويمنع غيره من مجرد التخصيب.

إنّ ســـلوك الكيان المؤقت يعكس **أعلى درجات الازدواجية النووية** :فهو يتمســـك بحقه في امتلاك ترســـانة نووية غير خاضـــعة للتفتيش، بينما يحارب بشـــراســـة أي محاولة من دول الجوار – خصـــوصًـــا إيران – لتطوير برنامج نووي، حتى وإن كان ســـلميًا. وقد نجح في تحويل **برنامجه النووي إلى "تابو ســـياســـي" دولي** محمي أمريكيًا، في حين حوّلالبرنامج الإيراني إلى **ذريعة للتهديد المستمر، والاعتداءات، والاغتيالات، والضغوط الدولية.**

أمام هذا المشهد، يبقى الموقف الدولي صامتًا أو متواطئًا. والولايات المتحدة، التي كانت ذات يوم تســـعى لمنع الكيان المؤقت من امتلاك القنبلة، بات اليوم يبرر له كل الضـــربات تحت شعار "منع إيران من الحصول على سلاح نووي."

لذلك من الضروري وفقا للمتغيرات والظروف الحالية:

- ضرورة فتح أرشيف الوثائق الأمريكية والإسرائيلية لكشف الدور الحقيقي للموساد في ملف كينيدي.
- إعادة النقاش حول ترسانة الكيان المؤقت النووية ضمن مؤسسات الأمم المتحدة.
- مطالبة بتطبيق مبدأ المساواة في تطبيق معاهدة حظر الانتشار على جميع دول الشرق الأوسط، بما فيها الكيان المؤقت.

الملاحق

جدول الوثائق الرسمية (التي رفعت عنها السرية) المتعلقة بالصراع الخفي بين الولايات المتحدة والكيان المؤقت حول برنامجه النووي

رقم	لينك/الرابط	تاريخ صدوره ا	موضوعها
1	ر. لوديكي، المدير العام لهيئة الطاقة الذرية، إلى جيمس ت. رامي، المدير التنفيذي للجنة المشتركة للطاقة الذرية، مرفقًا بها مذكرة من جون ج. داونينج إلى جون ف. فينسيجيرا، "تفتيش الضمانات - إسرائيل"، مع ملحق،	4 مارس 1961	مراسلات حول تفتيش الضمانات النووية في إسرائيل، تتضمن تقارير استخباراتية

			وتحليلات أولية.
2	https://nsarchive.gwu.edu/document/32659-document-2-jaeic-joint-atomic-energy-intelligence-committee-statement-1400-hours-2	-	بيان لجنة الاستخبارات النووية المشتركة حول التقديرات النووية الإسرائيلية.
3	هيئة الطاقة الذرية، تقرير اســـتخباراتي من هيئة الطاقة الذرية، "موقع مفاعل إسرائيلي قرب بئر السبع"، تقرير هيئة الطاقة الذرية ٦٠-٣،	9 ديسمبر 1960	تقرير استخباراتي حول موقع مفاعل نووي إسرائيلي بالقرب من بئر السبع، مع صور جوية.
4	ريتشارد إكس. دونوفان، المساعد الخاص للمدير العام (من الكونغرس) للرئيس ماكون وآخرون، "إحاطة لجنة الطاقة الذرية المشتركة [مُستثناة]"	13 ديسمبر 1960	إحاطة سرية للكونغرس حول التقدم النووي الإسرائيلي وتأثيراته السياسية.
5	برقية السفارة الأمريكية في إسرائيل رقم ٦٢٦ إلى وزارة الخارجية،	5يناير 1961	برقية من السفارة الأمريكية تناقش التطورات النووية في إسرائيل وتقييم

			واشنطن لها.
6	هوارد سي. براون، مساعد المدير العام للشؤون الإدارية في هيئة الطاقة الذرية، إلى جون تي. كونواي، المدير التنفيذي للجنة المشتركة للطاقة الذرية، مرفقًا به "تقرير عن زيارة منشآت الطاقة الذرية الإسرائيلية،	13 أبريل 1965	تقرير عن زيارة وفد أمريكي إلى منشآت الطاقة الذرية الإسرائيلية وتقييمها الفني.
7	هوارد سي. براون، مساعد المدير العام للشؤون الإدارية، هيئة الطاقة الذرية، إلى جون تي. كونواي، المدير التنفيذي للجنة المشتركة للطاقة الذرية، مرفقًا بها "تقرير أولي عن زيارات مواقع الطاقة الذرية في إسرائيل،	21 أبريل 1966	تقرير أولي عن زيارة ميدانية ثانية لمواقع الطاقة الذرية في إسرائيل.
8	INRتوماس هيوز إلى وكالة الطاقة النووية - رودجر ب. ديفيز، "التطورات النووية - إسرائيل"،	9 مارس 1967	تقييم داخلي لمسودة حول التطورات النووية الإسرائيلية من وجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية.
9	تقرير أولي عن زيارة مواقع الطاقة الذرية في إسرائيل،	أبريل 1967 (بدون تاريخ دقيق)	ملخص واستنتاجات زيارة إلى مواقع الطاقة الذرية الإسرائيلية، نسخة مشروحة.

10	مذكرة داخلية للسجل من نائب مدير اللجنة المشتركة للطاقة الذرية، جورج ف. مورفي، "قدرة إسرائيل على الأسلحة النووية"،	21 يناير 1969	مذكرة تقديرية حول قدرة إسرائيل على إنتاج أسلحة نووية
11	جيمس ج. بور، مدير قسم شؤون الأمن الدولي في هيئة الطاقة الذرية، إلى الرئيسة ديكسي لي راي والمفوضين كريغسمان وأندرس، "احتمالات انتشار الأسلحة النووية"،	2 أكتوبر 1974	تحليل لاحتمالات انتشار الأسلحة النووية من إسرائيل إلى مناطق أخرى.
12	"موقع مفاعل ديمونا"، وثيقة استلمتها اللجنة المشتركة للطاقة الذرية	27 أكتوبر 1976	وثيقة حول موقع مفاعل ديمونا قدمت إلى اللجنة المشتركة للطاقة الذرية.
13	برقية السفارة الأمريكية في إسرائيل رقم 841 إلى وزارة الخارجية، "زيارة الوزير: الأنشطة النووية الإسرائيلية"،	3 فبراير 1977	برقية حول زيارة رسمية وملف الأنشطة النووية الإسرائيلية.
14	برقية السفارة الأمريكية في إسرائيل رقم 1323 إلى وزارة الخارجية، "تقارير إخبارية تتعلق بامتلاك إسرائيل لأسلحة نووية"،	28 يناير 1978	برقية حول تقارير إعلامية تتعلق بامتلاك إسرائيل

			أسلحة نووية
15	برقية وزارة الخارجية رقم 023802 إلى السفارة الأمريكية في إسرائيل، "قصص إخبارية تتعلق بامتلاك إسرائيل لأسلحة نووية"،	28 يناير 1978	برقية متابعة من وزارة الخارجية حول نفس التقارير الإعلامية المتعلقة بإسرائيل
16	مذكرة حوار، "القرن الأفريقي، ضبط الأسلحة، الشرق الأوسط، متفرقات"، مرفقة بورقة غير رسمية سوفيتية حول القضية النووية الإسرائيلية،	21 فبراير 1978	مذكرة حوار حول قضايا الشرق الأوسط وضبط الأسلحة والبرنامج النووي الإسرائيلي.
17	مذكرة حوار، SALT"؛ تجربة نووية جنوب أفريقية؛ الشرق الأوسط؛ يوغوسلافيا؛ الصين؛ تعديل بيئي (الجزء الثاني من اثنين)"،	11 مارس 1978	حوار سياسي يغطي التجارب النووية والملف النووي الإسرائيلي
18	مذكرة حوار، "الشرق الأوسط، القرن الأفريقي، SALT، مسائل متعددة الأطراف أخرى"،	16 مارس 1978	نقاشات دبلوماسية حول الشرق الأوسط ومنع الانتشار، تشمل إسرائيل.

19	برقية وزارة الخارجية رقم 068706 إلى السفارة الأمريكية في موسكو، "وثيقة غير رسمية إلى دوبرينين حول القدرات النووية الإسرائيلية"،	17 مارس 1978	وثيقة مرسلة إلى السوفييت تناقش القدرات النووية الإسرائيلية.
20	[مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية والعسكرية] ليزلي هـ. جيلب إلى قائمة التوزيع، "الاثنا عشر القذرة: توسيع نهجنا تجاه منع الانتشار"،	17 مارس 1978	تقرير أمريكي داخلي يوصي بتوسيع الاستراتيجية لمنع انتشار الأسلحة النووية، مع ذكر إسرائيل.